الوطنية.

وقال: إن خطوة "أبو مازن" أيضاً، تزيد الأمور تعقيداً وتأزماً، منتقداً في الوقت نفسه الدعوات المنادية باستقدام قوات دولية، "الأمر الذي قد يفتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية في شؤون شعبنا الفلسطيني".

واستبعد مزهر أن يكون أي من الفريقين (فتح وحماس) قد سعى إلى شراكة حقيقية، منوها إلى أن "حركة فتح احتكرت السلطة والقرار السياسي لسنوات طويلة، وبعد فوز حركة حماس وحصولها على الأغلبية، كان واضحاً أن فتح لن تسلم السلطة بسهولة، وبالتالي فإن الأمر كذلك بالنسبة لحركة حماس في ظل تقلدها مواقع مهمة، حيث أصبحت متنفذة في السلطة، وحاولت احتكار القرار السياسي، والمؤسسات، ومن ثم إعادة إنتاج التفرد".

ولفت إلى أن "الصراع القائم بين الطرفين هو صراع على النفوذ والسلطة والمواقع، واتفاق مكة أسس وكرس الثنائية والمحاصصة، وتقاسم الوظائف بين الطرفين"، قائلاً: بتقديري أن ذلك هو الذي أسس لما آلت إليه الأمور من حسم عسكري.

جرغون: الحسم العسكري له انعكاسات مدمرة

ولم يختلف رأي عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، زياد جرغون، عن رأي من سبقه، وقال: الشراكة السياسة هي مطلب وطني، لكننا نرى أن التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية مؤخراً، في ضوء التصعيد النوعي للصراع الدموي على السلطة في قطاع غزة، واللجوء إلى السلاح لحسم الصراع على السلطة بالقوة المسلحة من خلال تفكيك الأجهزة الأمنية والسيطرة على مقارها، وما تخلل ذلك من ممارسات مشينة ومرفوضة، وما أعقبه من تداعيات في الضفة الغربية وانعكاساته المدمرة على المصير الوطني للشعب الفلسطيني عموماً، هي أمور مدانة جملة وتفصيلاً.

وأضاف جرغون: إن الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس مؤخراً، تقع في نطاق صلاحياته الدستورية وفقاً للقانون الأساسي، ولكن جدواها السياسية تتوقف على مدى استجابتها للحاجة إلى تأمين الاستقرار وفرض سيادة القانون وإنهاء حالة الشلل التي تعاني منها أجهزة ومؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمهيد الشروط لتوافق وطني على العودة إلى الشعب، الذي هو مصدر الشرعية، كي يعبر عن إرادته الحرة من خلال انتخابات ديمقراطية على أساس التمثيل النسبي الكامل، باعتبار ذلك وحده الذي يشكل حلاً جذرياً سلمياً وديمقراطياً للأزمة الراهنة.

ولفت إلى أن "الجبهة الديمقراطية تؤكد التزامها بخطها الوحدوي المبدئي الثابت الذي لن تحيد عنه، وهو أن عنوان الشرعية الفلسطينية، هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والمرجعية السياسية العليا للسلطة الفلسطينية. والجبهة، في الوقت الذي رحبت فيه بالدعوة العاجلة إلى انعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير، فقد دعت المجلس إلى اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتفعيل مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية من خلال انتخابات حرة ديمقراطية للمجلس الوطني الجديد تجري على أرض الوطن وحيثما أمكن في الشتات على أساس التمثيل النسبي الكامل تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني".

وقال جرغون: ما حدث بين "فتح" و"حماس" جاء من منطلق أنهما لا تؤمنان بالشراكة، لأن منطق الهيمنة لدى الطرفين لا يختلف عليه اثنان، وكما تفردت "فتح" بالسابق بالقرار والسلطة، أصبحت "حماس" تتفرد أيضاً اليوم بالسلطة والقرار في القطاع، وكأن تاريخ الشعب الفلسطيني بدأ مع بدء هذه الحركة، مؤكداً أن "الجبهة ترى أن ما يجري اليوم من أحداث هو نتيجة لمحاولة إقصاء الآخر، وفرض السيطرة على الكل".

هل حققت شيئاً من دخولها السلطة و"الحسم" في غزة؟

تجربة "حماس" في السلطة .. بداية مشوشة وظروف داخلية وخارجية أقوى منها وإصرار على التمسك بالحكم

كتب حسن جبر:

أفرزت الانتخابات التشريعية الثانية في الأراضي الفلسطينية واقعاً جديداً تمثل في صعود حركة "حماس" المفاجئ إلى سدة الحكم كأول حزب إسلامي عربي يتسلم مقاليد الحكم في العصر الحديث بطريقة ديمقراطية، وإن تباينت الآراء بشأن مدى انطباق مفهوم "سدة الحكم" على حالة مجتمع "ما قبل الدولة" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبر كثير من النقاد والمحللين ما جرى انقلاباً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني سيعكس نفسه على المنطقة برمتها، وبخاصة أن "حماس" المتفاجئة بالنصر صعدت إلى الحكم دون أن تهيئ نفسها لما بعد هذا النصر، الذي ألقى على كاهلها أعباء ثقيلة لم تكن بالحسبان، على الرغم مما تقول عنه من تراث وتصور واضح للحكم توارثته بشكل تلقائي من الأب الشرعي للحركة "الإخوان المسلمين".

ومنذ تشكيل "حماس" الحكومة العاشرة بعد الانتخابات، جرت في النهر السياسي الفلسطيني مياه كثيرة، أولها الحصار الذي كانت تعاني منه الأراضي الفلسطينية، وتعزز مع مجيء "حماس"، مروراً بالاقتتال الداخلي الذي لم تطفأ جذوته، وليس انتهاء بسيطرة "حماس" على مقار الرئاسة والأمن ومؤسساتهما، التي أدت إلى انهيار شبه تام لمؤسسات العمل الوطني والمدني الرسمية.

إذن، ماذا تقول "حماس" عن هذه التجربة من العمل؟ وكيف تعاملت معها؟ وأين أصابت؟ وأين أخطأت في هذه التجربة من العمل الذي لم تكن تملك له رؤية واضحة كما يقول بعض النقاد والمتابعين للعمل السياسي.

هل تخاف "حماس" من فشل التجربة في فلسطين، وبالتالي فشل أية محاولات لنسخها في البلدان العربية والإسلامية كما تسعى حركة الإخوان المسلمين؟

وقبل هذا وذاك، هل "حماس" موحدة أمام هذه التجربة أم أن هناك وجهات نظر ومصالح مختلفة قد تضعف موقف الحركة وتجربتها؟

"حماس": الإشكالية ليست في الحركة

هذه الأسئلة وضعتها "آفاق برلمانية" أمام عدد من أصحاب الشأن والمتابعين للعمل السياسي الفلسطيني للوقوف أمام تجربة "حماس" في الحكم، بدءاً من الناطق باسم الحركة فوزي برهوم، الذي اعتبر أن التجربة "جاءت كنتاج لقرار إستراتيجي للحركة بالدخول في انتخابات المجلس التشريعي لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني والسلطة من حالة الفساد المستشرية فيها وتطبيق النظام والقانون".

وتابع: دخلنا في الانتخابات بشكل ديمقراطي، وفزنا، وهذا ما شهد به المراقبون من دول مختلفة، إلا أننا تعرضنا لحصار مشدد من الخارج، وتساوق البعض الفلسطيني مع من يحاصرنا بسبب الأجندات الخارجية التي يحملها، وهو ما فاجأنا وفاجأ أحرار العالم.

ويتفق مع هذا الطرح النائب عن حركة "حماس" في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر، الذي أكد أن تجربة "حماس" الجديدة في السلطة واجهت صعوبات ومناكفات داخلية وخارجية، إلا أن الحركة، كما يقول، "أثبتت أنها عصية على الابتزاز ولها شعبيتها وجماهيرها".

ويرفض الأشقر الحديث عن ثغرات في عمل "حماس"، ويقول: الإشكالية ليست في الحركة ذاتها، بل من الخارج، وبخاصة المناكفات التي تعرضت لها على صعيد البرلمان والإضرابات المسيَّسة، إلى جانب اختطاف إسرائيل لنحو ٤١ نائباً من الحركة، ما عطل عمل المجلس التشريعي.

وتابع: "حماس" أثبتت خلال وجودها في الحكم أنها لم تأتِ بانقلاب عسكري، ولذلك بقيت عصية على الكسر ونجحت في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وإن لم تكن وفق برنامج التغيير والإصلاح الذي نادت به "حماس".

من جانبه، يعتقد النائب صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "حماس" في المجلس التشريعي، أن تقييم دور "حماس" في السلطة يحتاج إلى تقييم الظرف الذي جاءت فيه إلى السلطة، وبخاصة أن "المطلوب كان احتواء "حماس" وأن لا تكون المحرك الأساس في السلطة".

وقال: المفاجأة كانت أن "حماس" قفزت قفزة كبيرة لم تكن متوقعة ووصلت إلى "التشريعي" والحكومة، وسببت حرجاً كبيراً لـ "أبو مازن" الذي كان يطالب أصلاً بإعطاء صلاحيات كبيرة لمجلس الوزراء.

وأضاف: "حماس" كابدت حرباً كبيرة حتى لا تتفاعل مع السلطة، وجرت محاولات مستمرة من أجل عزلها عن الجماهير وإبعادها عن السلطة.

ويؤكد البردويل أن الحرب التي شنت ضد "حماس" تمثلت في عنصرين: الأول المال، والثاني الأمن.

ويعترف أن "أداء الحكومة التي قادتها "حماس" لا يمكن اعتباره أداء مثالياً في ظرف غير مثالي"، لافتاً كذلك إلى أن "أداء المجلس التشريعي كان من أسوأ ما يكون بعد أن أفقدت "حماس" للأغلبية عقب اعتقال ٤٠ نائباً منها، وغياب أي قانون في المجلس التشريعي ينظم قضية تصويت الأعضاء الغائبين".

وقال: لا أعتقد أنه بعد التحديات التي واجهتها "حماس" سيكون الأداء في الحكومة سليماً أو طبيعياً.

"حرب مجنونة" لإفشال التجربة

يشار إلى أن نواب "حماس" وممثليها لا يميلون للحديث عن وجود ثغرات ومثالب في عملهم داخل السلطة، على الرغم من اعترافهم أن الأداء لم يكن نموذجياً، ويحاولون إرجاع كل شيء إلى الظروف والتحديات والعراقيل الخارجية التي وضعت أمام عربة الحكومة التي تقودها "حماس".

ويؤمن أنصار "حماس" بوجود محاولات دائمة لإفشال حكومتهم، وبخاصة عند سؤالهم عن الخوف من فشل التجربة. ويقول برهوم "إن هناك حرباً مجنونة لإفشال "حماس"، وتمت في ظل صمت عربي وتواطؤ دولي ودعم أميركي بالمال والسلاح، كي لا تنتقل التجربة إلى بلدان عربية وإسلامية أخرى".

لكن النائب الأشقر يذهب إلى حد القول إنه لا يشعر بالخوف على هذه التجربة، لأن الحركات المرتبطة بالإسلام لها كما يؤكد تجربة طويلة في الحكم "باعتبار أن الإسلام حكم ما يزيد على ١٤٠٠ عام".

وتابع: لا أشعر بالخوف مطلقاً، وكلما اشتدت الصعوبات والعقبات، خرجت "حماس" أقوى وأكثر جماهيرية.

ويؤكد الأشقر أنه "لو أجريت الانتخابات الآن، فإن حركة "حماس" ستحصل على أصوات أكثر من تلك التي حصلت عليها في الانتخابات الأخيرة!

فتش عن الإخوان المسلمين

عند الحديث مع أنصار "حماس" عن تجربة الحركة في السلطة الوطنية، وإن كانوا يملكون رؤية للحكم، فإنهم يحاولون دائماً الربط بين تجربتهم وتجربة حركة الإخوان المسلمين وتراثها ووجهات نظرها.

أية تجربة تصنع "حماس" في الحكم؟! (إ ف ب)

ويقول الأشقر إن "حركة "حماس" جاءت من رحم الإخوان المسلمين التي لها جذور عريقة وعميقة، وهو ما يفسر صعودها ونموها على الأصعدة كافة".

وأكد البردويل أن "ما يشاع عن عدم امتلاك الإسلاميين لرؤية للحكم وإدارة السلطة الوطنية، عبارة عن كلام مكرر وجمل جاهزة يراد بها إظهار الإسلاميين وكأنهم لا يملكون رؤية للحكم".

وتابع: "حماس" لها رؤية للحكم منذ إنشاء حركة الإخوان المسلمين، وهي تسعى إلى إثبات أن الفكر الإسلامي ليس فكراً مجرداً ومعزولاً وينصب فقط على قطع يد السارق وجلد الزاني.

وأكد أن "النظام الإسلامي في الحكم هو نظام حياة، ويجب أن يعطى فرصة ليمارس دوره من دون التفكير بأن ذلك سيكون وبالاً على المنطقة".

وقال البردويل: نريد أن نثبت أن الدين حياة، وأن الحياة يجب أن تكون ديناً، ويوجد لدى حركة "حماس" تصور كامل وتدرج في الحياة الإسلامية وتطبيق الإسلام في الحياة من دون مجابهة المجتمع بطريقة صادمة.

وكانت معلومات راجت قبل سيطرة "حماس" على قطاع غزة عن وجود تفكير جدي لدى الحركة للتخلي عن السلطة والبقاء في المعارضة، وهو ما نفاه مسؤولون في "حماس" على الرغم من أن متحدثاً باسم الحركة في الضفة الغربية، كان أدلى بتصريح قبل السيطرة على القطاع، تحدث فيه عن "إقبال الحركة على دراسة معمقة لكل الخيارات السياسية المتاحة خلال المرحلة المقبلة، في سياق وقفة جادة وموضوعية أمام مركبات الوضع الفلسطيني الراهن .. بما فيها خيار الانسحاب من الحكومة والبقاء كمعارضة، متصدية لأية تنازلات في المجلس التشريعي، على أن يخضع أي من الخيارات لمشروطية رفع المعاناة عن شعبنا التي سببها حصار الاحتلال وتقاعس الدول العربية والصديقة عن فكه، ولمشروطية الالتزام ببرنامج الوفاق الوطني دون تقديم تنازلات مجانية للاحتلال".

وأوضح المتحدث أن حديث رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بأن "المنصب والكرسي لا يساوي نعل طفل لدى الحركة ليس مجرد شعارات كلامية، بل هو نهج تمارسه الحركة، وتقيس في موازينه المصالح الوطنية العليا بما يراعي كرامة شعبنا وثوابته".

وقال برهوم إن "حركة "حماس" دخلت المشروع السياسي ضمن رؤية سياسية واحدة للعمل على دعم الحقوق والمحافظة على الثوابت الوطنية".

وأضاف: "حماس" تدعم حكومة الوحدة الوطنية لأنها تمثل الأغلبية العظمى من خيار الشعب الفلسطيني، وهي الآن تخوض معركة الثوابت، ومن أجل ذلك تتعرض للحصار، لافتاً إلى أن "وجود "حماس" في السلطة حقق أهدافاً كبيرة، أولها تمكنها من أن تثبت أن الشعب الفلسطيني شعب حضاري، وبخاصة بعد أن جرى تشويه صورة الشعب الفلسطيني".

وقال: كذلك، كانت "حكومة حماس" هي أول حكومة تعطي الشرعية للمقاومة، الأمر الذي تجلى في عدم قيامها بنبذ أية مقاومة أو عملية عسكرية، وهو أمر لم يكن موجوداً –بحسب رأيه– في الحكومات السابقة.

وتابع: كما أوقفنا الزحف الزائف نحو قيام شرق أوسط جديد، حيث لم تعد أميركا بعد فوز "حماس" تتحدث عن قيام شرق أوسط جديد أو عن تعميم الديمقراطية.

ماذا بعد "انقلاب غزة"؟

لكن، هل تملك "حماس" وجهة نظر موحدة اتجاه تسلم السلطة والدخول في لعبة الحكم الآن؟ سؤال يتم ترديده بشكل دائم في أوساط المتابعين للموضوع السياسي الفلسطيني.

ويقول الأشقر إن "حركة "حماس" فصيل ضخم، وله رؤى وأفكار ومدارس فقهية، إلا أن "حماس" حركة شورية، وأي قرار إستراتيجي يتم اتخاذه بعد مناقشة ودراسة معمقة في هذه المجالس ويُلتزم به".

ولا ينكر وجود وجهات نظر متعددة داخل الحركة، لكنها لا تخرج عن أطر الحركة ومؤسساتها.

وقال إن كل القرارات الإستراتيجية يتم اتخاذها وطرحها داخل الأطر الشورية، لافتاً إلى أن "حركة "حماس" هي الحركة الوحيدة التي تحافظ على إجراء الانتخابات الداخلية في موعدها، وتشمل أصغر عنصر حتى قمة التنظيم".

ويعتقد كثير من المتابعين للشأن الفلسطيني أن "انقلاب غزة" سيترك آثاراً كبيرة على الصورة والتقييم العام لتجربة "حماس" في السلطة، وهذا ما يرفضه الأشقر قائلاً إن "هذا الطرح غير صحيح".

وتابع: من يقول هذا الحديث يناقض نفسه، فحركة "حماس" هي التي تمثل الشرعية، ولا يمكن أن تنقلب عليها، مؤكداً "أن "حماس" ما زالت تملك الأغلبية التشريعية والأغلبية النضالية المقاومة، إلى جانب الأغلبية في المؤسسات والمجتمع والجامعات".